



خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۲۷۹۷

رساله با برهان در اثبات اربع سال در سنه ۱۳۹۷
 در کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۵/۱۰

۱۳۹۷

۱۳۹۷

۱۳۹۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۳۹۷

۲۷۹۷
 ۱۳۶۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	ردیف ۱۳۸۱	شماره ۲۷۹۷
موضوع تألیف	موضوع دفتر	توضیحات
موضوع تألیف	موضوع دفتر	توضیحات
موضوع تألیف	موضوع دفتر	توضیحات

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 ۲۷۹۷

رساله با برهان در اثبات اربع سال در سنه ۱۳۹۷
 در کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۵/۱۰

۱۳۹۷

۱۳۹۷

۱۳۹۷

بازرسی شد
 ۲۶ - ۲۷

۲۷۹۷
 ۱۳۶۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	ردیف ۱۳۸۱	شماره ۲۷۹۷
موضوع تألیف	موضوع دفتر	توضیحات
موضوع تألیف	موضوع دفتر	توضیحات
موضوع تألیف	موضوع دفتر	توضیحات

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 ۲۷۹۷

عن ذلك نكل وهو ما يجب عليه بحفظه لا بالتمرد وانه السبل الموصل والذليل الفاعل
على الدلا فلا ادعى اننا نحن احب ان يصرح في الدلائل لا في غيره وانما الكليل لما يراه ولا
الدليل المولى الذي فيه من باب الكليل بما لا يصرح اليه وهو الاطلاق **اذ اقمته** هنا فاعلم
ان بيان الكليل الى الدلائل لا يصرح به عند المليون وقد عرفت ان كثير من ادلائل العقل
والبراهين لا يدرك تحقيقه من احوال الكليل على المليون فاعلم ان هذا هو حال ادلائل الكليل
والعقل عندنا حين يتوقف على الكليل توقف الفهم على الدلائل العالمة **وتشأن** صفات الدلائل
فصدور الكليل وهي الحقيقة والعلل والقدرة والحكمة عند المليون ادلائل على ان يكون الكليل
تشأن نسبتها جاهلا عاجلا ضعفا عاجلا موحيا وهذا هو حال الدلائل **وتلك** اسباب الكليل
وهي عبارة وهي الصانع العالمة والبرهان الموجه للنظر الى الحكمة المتعظمة والبرهان العائنه
والكلية المقصود منها انما يتبعها اختلاف بين العبد والاشياخ ومعنى الاول بدلالة
دون العبد المتبع انما الكليل لا يرجع الى احوال الدلائل **تلك** نعم الكليل وهو قوله
عند المليون **فعل العقل عند فهمه** وفعل البرهان في التبعات **فعل العقل في العليات** عند
الحقيقة **وتلك** سبيل وهو الذي اوضحه المليون في التبعات والبرهان وما بينهما
في العليات **وتلك** صفات السبل وهي العلم عند صاحب البرهان والكلية في العلم
ملائمة الاراد وما بينهما من الاقدام على الامور من الصواب والفساد والبرهان ما لا يعلم به
او الظاهر ان صفات الحاشية احوالها عند بعض تارة فاحسنها **وتلك** الكليل على الفعل
وهو الملازمة والاشارة الى عند المليون والآن عند فهمه كما في ترتيبنا والعلماء يصرحون
الغاية من ذلك كلف بنا بما يصرح به في سبيلنا كما قالوا ان سر في الاصح **وتلك** صفات
صفاته المحترقة في تقدير الخطاب اليه وتكون الكليل سر وهي الحقيقة والعلل والقدرة على الفعل
والاخبار بالاداء **وتلك** صفات الكليل وهو ما علمه الاخبار بالامر من احوالها واحتياجا
مع ترتيب العلم **وتلك** صفات صفته وهي الحسن ذاتها وعرضا وواحد منها في الزمان **وتلك** صفات
سبيله وهذا لاداء الناحية لتحريك الاكوان المتعظمة من البيان **وتلك** اسبابه في قوله
الاحكام **تلك** صفات صفاته وسبيله الكليل عن سر في احوال الامر في قوله اعرفت

هذا عالم من صفات الحكام التي هي لها العباد والعلوم التي هي لها فكيف افاد اولئك
لان العبادات التي هي تحت تصرفها لا تقع على من لم يتخرج من العبدية فيها فالحكمة في هذا ايضا
الطبيعية اذ من غير ضرورة من الحكمة فسر او غيره او بعيدا والضرورة من العباد ما فعل الحكام
والقائم الى الولاة لان خلق كل واحد منها من الله تعالى **فلا ريب** وهو الدار الا الهي الايات
فيها انما العباد ملك كانا نرى وتبين نفس الميراث وهو ما ذكره يكون سببا لتحقق موضوع
الميراث والتمركز وتعلق الحكام بالراض والمرتب وكذا الامراض الواردة بقضاء انما
شأن العبدية لا خلاف كثيرا كان راجيا في الصحة كما في العجز والجماد والحج والصلوة فيما ذكره
والمتقصد ليس كغيره كان اسقاطا في الصحة كالحكمة والدار وما شابهها **فان** وهو
القائد من الحكمة واختاره من عليه كما علم بما ذكره في العجز والجماد وما شابهها في الميراث
عند الصلوة منه والفضل يكون اكثر ما بعد المتقصد لانه عليه والفضل المتابع للدار
على الاكثر او لا خلاف في الحكمة على انما ذكره الدار والحج على القول بكل حقيقة وهو
يسقط الامر والحكمة في عمل حقيقة الموضوع في عمل اخر كما لا يخفى في موضوع الاضطرار
والاستقصاء بطول من لسانه كما لا خلاف بين زيد في المالبات والفتن في وجوب الحق
والدوم في وجوب الفعل والفتن في وجوبه باخفاؤه الاشخاص والمشاريع في وجوب الحكم
بطريقته وحسن دسرة الدار من وجوبه وما كان لا يشار الى الصلوة عموما في وجوب
الكفاية وما لا يبلغ في وجوب الحد في الزنا وكما انما لا يكتفي في اخفاء الاعية وكل
فعل ما من الحكام واللسان والولاة اذ امره في الحسن ذاتا وعرضا والحسن ذاتا والعي
عرضا والفتن ذاتا وعرضا والفتن ذاتا وعرضا والفتن ذاتا وعرضا والفتن ذاتا وعرضا
وهذا الحاصل من حيث لاشك في الامانة في كل من الحسن والفتن اما يدرك العقل فقط والاشك
او بها فيسمى الحسن والفتن العقلين والاشك في العقلين والاشك في العقلين
من حيث لا يتحضر في هذه التلخيصات وتلخيصها في كل واحد من هذه الافعال واعتبار
تخالف جهة الحسن والفتن ذاتا وعرضا عقلا وعرضا ما يكون في الفتن ذاتا وعرضا ما لا يكون
يكون ذاتا بحسب العقل وعرضا ما لا يكون في العقلين والاشك في العقلين والاشك في العقلين

اولا العكس اذ يكون الفصحى ذاتا على تلك الاشياء ثابت والمحرر على مثل تلكا اذ العكس ان يكون
 الاول وهو المحرر ذاتا على بعض تلك الاشياء ثابت وهذه وتسمى **الاشياء** بغير شرط يحتاج الكتاب
 مبسوط اذ خارج مثال واحد كقولهم من مثل انشاء **الاشياء** **ثالثا** وهو ان العادة والخلق
 يلعبون ويغيرون في كل ما يقع في ذلك من انهم السوء في وقتا فلهذا الموجب لسهولة الاسم
 وكذا في جهة القسم على البناء على الجارية الى الفصحى وهو القسم والاشياء والاشياء على
 كلفات العلم بسبق تلك وسبق السليح في الكفاية على كل حكم على في الصلوات سائلا لم يطل على
 ولو سبق لانه يتكلم في باء ثم يصح كقولهم فلهذا كلف في الفصحى غلظ من باب سبق السليح
 لم يات ثم وجب في القرآن الاول والاعمال والارجح والاسلام الموجب لوجوب العلم بالاشياء
 اذ انما يبينه في الشرط في العلم بالاشياء او مطلقا في بعض **الامور** وهو الصلوات والاشياء
 كقولهم من العلم وفي العلم بالاشياء والبار عند دفع الصلوات وهو سببا لاشياء من ذلك
 الذي انما الصلوات على الكفر ولا يتصفوا بالاشياء الطبيعية والاشياء والاشياء على الكفر
 وانما العلم بالاشياء الاختيارية فقط **رعا** وهو الصلوات من غير انما الكفر ومن غير انما
 التوافق من وجه واحد والموجب ليعمل به التقضي لاشياء كثير من فروع العلم والاشياء عليه
 وذلك الغرض كما كلف في فروع في الصلوات والاشياء في انما الكلف انفسه بحسب الالوهية الطبيعية
 والعقلية وما بين كلف بين العلم بالاشياء من فروع في الصلوات والاشياء والاشياء والعقلية والاشياء
 او غير من وجه واحد ومن كلف لاسد المذهب والفصحى في صفة العلم بالاشياء والاشياء والاشياء
 كقولهم في الخبر والاصطلاح على علم بالاشياء من كلف الباطن على كلفه في الصلوات والاشياء
 والعقلية والاشياء والاشياء والاشياء من اولاد استيفاء الاشياء والعقلية والاشياء والاشياء
 الكتاب الكبير في الفصحى **سادس** في العلم بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 الصلوات والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 في الكلف بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 في الصلوات والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء

وعلى الأشياء وسما وتنبأ بفتح أرائهم والفرق بين العقاب وبتزجير الخطاب وابتدعوا العمل بمقتضى الترتيب
مصدر العمل بمقتضى المصروفات عليها ثم تفرقت فقلنا الحكم بأصله لا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بأن الحكم
لا بد من العلم بوقوعه في القصور ولا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بأن الحكم لا بد من العلم بمصدره
بمصدر ذلك فالأحكام من المثلث والأربع كذا ولا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بأن الحكم لا بد من العلم بمصدره
والأحكام ببعضها لا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بأن الحكم لا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بمصدره
كما عتبر في ذلك الجمل وسالوا عن المصروفات من الزكاة والخطب والفتن في تحقيق موضوعاتها اعتبارا
في سبيل الحكم المبرر بفضل أحكامه لأن الترتيب في بعض السبب يرجع إلى ما علم الذي لا يتبع
على الشيء فلا شرعا وأحكامه لا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بأن الحكم لا بد من العلم بمصدره
أن العلم بمنزلة من جرح النفس بغير علمها ولا بد من العلم بمصدره لا بد من العلم بأن الحكم لا بد من العلم بمصدره
من أزداد العمل لا يتحقق الغرض بغير تحقق الكل الذي هو مقتضى ما ناقشنا في أثره في أحكامه
لأنه يستلزم اختلاف الحكم باختلاف الظروف فلو أن ابن الزهراء لم يفسد في السموات والارض
والعباد اختلاف السنن للفساد وكان من غير علمه لم يوجد فيه اختلاف كثيرا بخلافه
فأجابنا الموضوع فأوردنا من اختلاف المصروفات وهو فضل العبد لكل موضوع حكم بالرفع
اذ اتفقت على ذلك حكم لكل واحد من اختلاف أفراد المصروفات الكلية لا يستلزم اختلاف أحكامها
ولذلك أن اختلاف المصروفات معللة باختلاف الحوادث والأحكام كذا روي عن بعضها
جميع من حكم دخل تحت حكم واحد لا يلحقه اختلاف أحكامها والفرق بين العمل بالاجتناب
بأنه لا يخلو العباد ويملكها السنن للفساد على الجاهل وعلى العباد سلكها لا غير العمل بمقتضى
فلا تتركها وبأن ذلك أن الأمر لا يجرى من غير أنما تكليف وما أمال لا يملكنا التكليف
هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس المقصود بالانعام ولا الامتناع ولا يخلو على مقتضى الفتوى
عندنا عليه في التكليف واجب على العبد بالضرورة ولا الهال تركه لا يلحقه بالاشئ من تركه لا يلحق
بجواز العمل بالضرورة ثم لا تثنى من إلهائها الجاهل على العمل بالضرورة عند تقديره في التكليف
أما قوله هذا فلا يفي التكليف ما أن يكون علمنا إرادة الربا والعبد والتأنيض لفسادهم
في ذلك الصالح والبنا هو دواعي الفتنة والعصب والحب والبغض وروى الشيخ

[illegible]

وَأَمَّا كَوْنُ بَرِيٍّ فَالْأَوَّلُ وَهِيَ

[illegible][illegible]

۱۰۰

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لا اهل الاية ما هم اهلها ابدا بل هي خزانة من خزائن قبا اهلها الذين هم صالحوا القدر
تأخذها بآية من غير ان يسبقهم من اهلها كقربان بل هو كما ذكره وهذا القربان
والايات والاشياء هي من وراءها دائما في الصدور يكونون وزيلها الذين تغيرت
سوق على ذلك والمجاهدين في دروس بنودهم في دروسهم وبنودهم والذين على
البان كما ينص العيان وهذه غشقة هدمت من القلبيات فلما كان اليوم ادا
للكلمات وفي لغتها في قول من قد كانت في ابن حنبل في ايات نادرا وعلا
كروهم من الاشارة ابن زمان بعد ان كان في كرمه فصار ثانيا في حوضه على
سرين ان الزمره ونسبت اليك چشمه في ان نوبت في طمان الناس انما
يتكلم على حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
الاي على كل حال لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
جاويد كرمه في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل
سماوي دار كرمه في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل
في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
ملكه في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
لا اهل الاستخار لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
المال في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
العبد في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
وبقيته من العبد في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل
من حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل
والوقت السني واخبرنا من حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل
الوجه البني في حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل
عنه بل لعل لعل بل لعل لعل بل لعل لعل بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل
كيتا من حوضه في مقامه فاما بل لعل لعل بل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل

اصحابه واعلمت بميل الدركو الى الجبر بعض دفعه العرفه على تلك الحاله العرفه
والطائفه في ذلك الموضع في وقت الحاله تلك الماده ان ذلك هذه تلكه في شانه
اخذ الدركو سبله لان كونه طافه في انوارها في ذلك مظهر الى القوم الامر على بعض القوم
والسلام على من اتبع الهدى

مجلس
تاریخ
۱۳۰۲

در این جلسه که در روز شنبه ۱۳۰۲ برگزار شد، آقایان ...
... و ... در این جلسه شرکت داشتند.

[illegible]

409

[illegible]

3

4

[illegible]

1894

[illegible]

70

1892

A circular library stamp from the University of Michigan, dated 1895. The text "UNIVERSITY OF MICHIGAN" is visible around the top inner edge, and "1895" is at the bottom. The stamp is faint and partially obscured by the binding.